الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي الدكتور/ سعيد بن محمد بن أحمد الصقري

وزير الاقتصاد بسلطنة عُمان

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصــادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الاخ الدكتور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،،،

سعادة الأخ يوسف عبد الله الحمود وكيل الوزارة للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين (رئيس الدورة الحالية للمجلس)،،،

أصحاب المعالي،،،

أصحاب السعادة،،،

الحضور الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

في مستهل حديثي، أود أن أتقدم بأصدق التهاني إلى مملكة البحرين على ترؤسها للدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخامسة عشرة بعد المائة، متمنين للأشقاء في مملكة البحرين كل التوفيق والنجاح في قيادة أعمال هذه الدورة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة على جهودها المتميزة خلال ترؤسها للدورة السابقة، والتي أسهمت في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك. ونثمن كذلك الدور الحيوي الذي تقوم به الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بقيادة معالي الأمين العام، في الإعداد والتحضير لهذه الاجتماعات المهمة.

الحضور الكرام،،،

نثمن كثيراً الجهود الدبلوماسية التي بذلتها كل من دولة قطر وجمهورية مصر العربية في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مؤكدين دعمنا الكامل لكل المبادرات التي تسهم في تهدئة الأوضاع الإنسانية وحماية المدنيين الأبرياء.

كما نؤكد على معارضة تهجير الفلسطينيين من بلادهم بأي شكل من الاشكال وبأي ذريعة كانت وحقهم المشروع في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وفق القرارات والشرعيات الدولية.

الحضور الكرام،،،

إن سلطنة عمان تؤكد على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، من خلال دعم الجهود الرامية إلى تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستكمال خطوات الاتحاد الجمركي العربي، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة. ونتطلع إلى أن تخرج هذه الدورة بقرارات عملية تسهم في تعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية، بما يحقق المصالح المشتركة لشعوبنا.

وفي هذا الإطار، تلعب سلطنة عمان دوراً محورياً في دعم الاستثمارات وتعزيز التنمية المستدامة، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر نهج قائم على الشراكة والتعاون مع الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

كما تحرص بلادي على توفير بيئة استثمارية مشجعة، وندعو إلى تفعيل اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة لتحل محل الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية، بما يعزز من تدفق الاستثمارات ويخلق فرصاً اقتصادية واعدة. ونؤكد على أهمية الاتفاقية العربية لتبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي – المعدلة، لما لها من أثر إيجابي في توحيد الإجراءات الجمركية وتعزيز كفاءة العمليات التجارية، مما يسهم في تنشيط حركة النقل الجوي والتجارة البينية.

وفي إطار جهودها لتسهيل التجارة العربية، تواصل سلطنة عمان تنفيذ أفضل الممارسات الجمركية وتعزيز اتفاقيات تيسير التجارة والإعفاء الجمركي، بهدف تسهيل حركة البضائع وتعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول العربية.

كما أن بلادي سلطنة عمان ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) عبر تنفيذ برامج وطنية تركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتكاملة، بما يعزز من قدرة مجتمعاتنا على مواجهة التحديات الراهنة وبناء مستقبل مزدهر.

الحضور الكرام،،،

نؤمن بأن العمل العربي المشترك هو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها منطقتنا في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، وندعو الجميع إلى مواصلة الجهود لتعزيز مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

وفي الختام،،،

أتمنى أن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق، راجياً من المولى عز وجل أن يديم نعمة الأمن والاستقرار على دولنا العربية، وأن يحقق لشعوبنا المزيد من الازدهار والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،